



سانتياجو فيار

باحث بمركز برشلونة للشؤون الدولية
(CIDOB) – إسبانيا



دور متصاعد:

الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الروسية – اللاتينية

شهدت العلاقات بين روسيا ودول أمريكا اللاتينية، منذ عهد الاتحاد السوفييتي وحتى الآن تقلبات ارتباطاً بتغير القادة في موسكو، وتبنيهم سياسات مختلفة. وعلى الرغم من أن العلاقات بينهما انتكست مع انهيار الاتحاد السوفييتي، فإنها بدأت تنمو من جديد مع بداية القرن الحادي والعشرين لتؤسس لعلاقات قوية بين الجانبين، لا تركز إلى الجوانب الاقتصادية وحدها، ولكنها تمتد لتشمل أبعاداً سياسية واستراتيجية.

دراسة دور القوى الكبرى في القارة من منظور العلاقات الثلاثية (Trilateral relations)، أي في ضوء التفاعل بين موسكو وواشنطن ودول القارة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن العلاقات السوفييتية – اللاتينية تعود إلى ما قبل فترة الحرب الباردة من خلال وجود بعض الروابط بين الأحزاب الشيوعية من كلا الجانبين، فإن الاهتمام الروسي بهذه المنطقة لم يتوطد إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتحديداً بعد نجاح الثورة الكوبية بقيادة فيديل كاسترو في عام 1959.

وفي هذه المرحلة الأولى، لم يكن هدف الاتحاد السوفييتي هو نشر نمودجه الاقتصادي بين دول القارة، بل كان يهدف إلى مساعدتها على الدخول إلى النظام الاقتصادي العالمي، والتخلص من التبعية للاقتصاد الأمريكي، وذلك كخطوة ضرورية تسبق تحوّل نظامهم الاقتصادي إلى النموذج الاشتراكي⁽²⁾. ومن ناحية أخرى، بدأت الولايات المتحدة، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، معركتها ضد الشيوعية داخل حدودها وخارجها، بما في ذلك في أمريكا اللاتينية، في محاولة للحد من النفوذ السوفييتي هناك.

فخلال حكم "نيكيتا خروتشوف" (1953 – 1964)، سعت الحكومة السوفييتية إلى إدخال تغييرات هيكلية في سياساتها

تعد روسيا اليوم بلا شك قوة عالمية عظمى، سواء من الناحية الاقتصادية أم العسكرية. وأصبحت إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، جهة فاعلة مؤثرة في النظام الدولي، وهو ما يتضح من تصاعد دورها في عدد من الأقاليم المختلفة، كما في القرار الروسي بالتدخل العسكري في سوريا في عام 2015، أو التوسع في مشاريعها للتنقيب عن الطاقة في القطب الشمالي، فضلاً عن مشاركتها في الجهود الرامية إلى العثور على الغواصة الأرجنتينية المفقودة "سان خوان" في نوفمبر 2017.

واتجهت روسيا في السنوات الأخيرة إلى إظهار نفسها بمظهر الشريك الموثوق به، ذي الإمكانيات الهائلة والرغبة في تعزيز الروابط مع شركائه في أمريكا اللاتينية. وسوف يتم تحليل أبعاد العلاقات بينهما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والجيواستراتيجية، من أجل تقديم فهم أفضل لعلاقتها الحالية.

أولاً: سياسات روسية متباينة

أدى تنامي العلاقات بين روسيا ودول أمريكا اللاتينية، إلى إثارة التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار الحرب الباردة، خاصة أن الأخيرة كانت تنظر إلى القارة، باعتبارها مجالاً حصرياً لنفوذها. ولعل ذلك ما دفع بعض الباحثين إلى

السوفييتية - اللاتينية.

وعندما تولى "بوريس يلتسين"، أول رئيس للاتحاد الروسي، الحكم في الفترة من 1991 وحتى 1999، عمل على تحويل الاقتصاد الروسي من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وهو ما أدى إلى استمرار تدهور العلاقات مع أمريكا اللاتينية خلال هذه الفترة، خاصة مع التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها موسكو خلال فترة التحول تلك.

وكان وصول فلاديمير بوتين إلى الكرملين بمنزلة بداية حقبة جديدة في العلاقات الروسية - اللاتينية، إذ حرصت موسكو على تطوير علاقاتها بدول أمريكا اللاتينية، وهو ما يتضح في العديد من المؤشرات، أبرزها الإشارة إلى أمريكا اللاتينية في "مفهوم السياسة الخارجية الروسية" الصادرة في الأعوام 2000 و2008 و2013 و2016. ويعد الـ "مفهوم" الوثيقة الحكومية التي توضح تطلعات وأهداف وأولويات السياسة الخارجية الروسية⁽³⁾.

أما ثاني هذه المؤشرات فيتعلق بالاجتماعات الرسمية التي عقدها رئيس الاتحاد الروسي، وكذلك رئيس الوزراء، مع زعماء أمريكا اللاتينية منذ عام 2000 حتى الآن، وهو مؤشر كاشف عن أن تطوير العلاقات مع دول القارة هو نهج استراتيجي.

ولعل من أبرز هذه الزيارات، ذلك اللقاء الذي جمع بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في عام 2014 ورؤساء كل من الأرجنتين والبرازيل ونيكاراغوا وكوبا. ويلاحظ أنه خلال تلك الجولة، قرر الرئيس بوتين التنازل عن 90% من ديون كوبا (بقيمة 35 مليار دولار)، كما وافقت روسيا على المطلب الفنزويلي بإعادة جدولة ديونها.

ثانياً: الجوانب الجيوستراتيجية للعلاقات الثنائية

يمكن في الوقت الحالي اعتبار العلاقات الاقتصادية، خاصة التبادل التجاري، هو المحرك الرئيسي للعلاقات الثنائية بين الجانبين. غير أن علاقات روسيا أقوى مع دول القارة التي تشاركها رؤيتها نفسها تجاه العلاقات الدولية، والأقل انحيازاً للمصالح الأمريكية⁽⁴⁾.

فقد ارتفعت معدلات التجارة ارتفاعاً كبيراً منذ بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، مما جعل روسيا أحد أكبر مستوردي السكر الخام والموالح ولحوم الخنازير⁽⁵⁾. ويلاحظ أنه باستثناء فنزويلا، فإن الميزان التجاري سلبي مع باقي دول أمريكا اللاتينية، وهو ما يمكن إرجاعه إلى "نظام الأفضليات المعمم" لروسيا (Generalized System of Preferences)، فضلاً عن إرث الاتفاقيات التي عُقدت في الحقبة السوفييتية.

وعلى الجانب الآخر، تركزت الصادرات الروسية إلى أمريكا اللاتينية في المنتجات الكيماوية، ومشتقات البترول،

الخارجية، تضمنت وضع إطار جديد للعلاقات مع دول "العالم الثالث"، ومن ضمنها دول أمريكا اللاتينية. وسعت موسكو إلى تقديم المنح والمساعدات الاقتصادية لدول القارة بهدف دعم نموها الاقتصادي، وهو ما عزز من النفوذ السوفييتي في المنطقة، كما سعت موسكو لتعزيز العلاقات مع الحركات اليسارية، وهو ما نجحت فيه بصورة كبيرة.

وتعمقت هذه العلاقات بصورة أكبر في حقبة الستينيات من القرن العشرين، خاصة مع الدول اللاتينية التي كانت تسعى لمزيد من الاستقلالية عن الولايات المتحدة. وقد عززت موسكو من هذه الروابط من خلال إبرام اتفاقات تجارية مع دول القارة تمكن الأخيرة من تحقيق أرباح بصورة تفوق المنافع التي سيحصل عليها الاتحاد السوفييتي من الاتفاقية، وهو ما يعود إلى فلسفة الاتحاد السوفييتي آنذاك، والتي كانت تعطي الأولوية للأرباح السياسية طويلة الأجل عن المنافع الاقتصادية قصيرة الأجل.

واستمرت هذه السياسة الاقتصادية "غير المربحة" للاتحاد السوفييتي بعد تولى "ليونيد بريجنيف" منصبه في عام 1964، بل وعمد إلى مساعدة دول القارة من خلال مساعدتها في تطوير بنيتها التحتية، وسعى إلى تعميق التعاون السياسي معها.

ونتيجة لهذه الإجراءات، زاد حجم التبادل التجاري مع دول رئيسية في أمريكا اللاتينية بحلول منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات. فقد

تضاعف حجم التبادل التجاري بين موسكو وكل من الأرجنتين والبرازيل بحوالي 300% خلال الفترة الممتدة من 1975 وحتى 1985. وذلك على الرغم من أن هاتين الدولتين كانتا آنذاك تحت رئاسة حكومات عسكرية يمينية، وهو ما يدل على أن العلاقات بين الاتحاد السوفييتي ودول القارة كانت أقل أيديولوجية وأكثر برجماتية عن ذي قبل.

ومن جهة ثانية، أحجم بريجنيف عن التدخل في الأوضاع السياسية الداخلية، وهو ما وضح في عدم تدخله لمساندة الرئيس التشيلي سلفادور أليندي في عام 1973، عندما تمت الإطاحة به في انقلاب عسكري مدعوم أمريكياً، أو لدعم ثورة "الجبهة الساندينية للتحرير الوطني" في نيكاراغوا ضد النظام الموالي للولايات المتحدة في الستينيات والسبعينيات. وقد ترتب على هذه السياسة تراجع حدة التوتر في العلاقة بين موسكو وواشنطن، نظراً لإحجام موسكو عن دعم النفوذ السياسي لها في الفناء الخلفي للولايات المتحدة.

وشهدت السياسة الروسية تغييراً مرة أخرى مع تولى الرئيس السوفييتي ميخائيل جورباتشوف الحكم (1985 - 1991)، فقد قرر إيقاف الاتفاقات التجارية غير مربحة مع دول أمريكا اللاتينية للحد من العجز الداخلي، نظراً للأزمة الاقتصادية التي كان يمر بها الاتحاد، وذلك قبيل انهيار الاتحاد السوفييتي مباشرة، وهو ما ترتب عليه انتكاسة العلاقات

وكان للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين أبعاد استراتيجية مهمة، فقد لجأت روسيا إلى أمريكا اللاتينية لاستيراد المنتجات الغذائية في صيف 2014، وهو ما ساعدها على تحدي العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة عليها بسبب تدخلها في الصراع الأوكراني، وضمها لشبه جزيرة القرم⁽⁸⁾.

ومن جهة ثانية، فإن أغلب دول أمريكا اللاتينية تبنت مواقف داعمة ضمناً لضم موسكو لشبه جزيرة القرم الأوكرانية، وهو ما يتضح عند رصد موقف هذه الدول من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 68 / 626، والخاص بـ "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، والصادر في مارس 2014، والذي كان ينص على عدم الاعتراف بضم موسكو للقرم، عقب إجراءات استفتاء هناك⁽⁹⁾. فقد عارضته 4 دول، وامتنعت 14 دولة عن التصويت، في حين أيدته 12 دولة⁽¹⁰⁾، أي أن مجموع الدول التي لم تتبن مواقف مناوئة لموسكو كان حوالي 18 دولة.

وقد مثلت اتجاهات التصويت السابقة جرس إنذار إلى الولايات المتحدة، خاصة في ضوء الحرص الروسي على استرداد مكانته في النظام الدولي كقطب دولي، وفي ضوء تنامي حدة التوترات مع الولايات المتحدة، ومخاوف واشنطن من أن تمتد موسكو هناك، ما هو إلا رد على المحاولات الأمريكية للتمدد في الجوار المباشر لموسكو على غرار الحالة الأوكرانية.

وفي الختام، يمكن القول إن العلاقات الروسية - اللاتينية لا تنحصر في أبعادها الاقتصادية، وإن هناك جوانب جيواستراتيجية لهذه العلاقة، خاصة في ضوء اللقاءات والزيارات الثنائية ومتعددة الأطراف، والتنسيق بين الجانبين في المنتديات الدولية. ومن جهة أخرى، فإنه يتوقع أن تتطور هذه العلاقات مستقبلاً، خاصة في ضوء الحرص الروسي على تعزيز العلاقات الثقافية بين الجانبين، كما يتضح في بث موسكو قنوات روسية ناطقة باللغة الإسبانية، فضلاً عن لقاء البابا فرانسيس، بابا الكنيسة الكاثوليكية، وبطريرك الأرثوذكس الروسي كيريل، في كوبا، وهي كلها مؤشرات على أن "روسيا قد عادت"، كما قال الرئيس الروسي السابق "ديمتري ميدفيديف" في زيارته لبوينس آيرس في عام 2010.

والمركبات والأسلحة. ولقد زادت صادرات الأسلحة بنسبة 900% بين عامي 2004 و2008 مقارنةً بنسبتها في الفترة بين عامي 1999 و2003. كما سعت موسكو لتعزيز التعاون مع دول القارة في نقل التكنولوجيا في مجالات، مثل التعدين والطاقة الكهرومائية والطاقة الذرية والبنية التحتية.

وتجدر الإشارة هنا إلى عدم تغير الشركاء التجاريين لموسكو مع أمريكا اللاتينية، سواء في ظل الاتحاد السوفييتي أو الاتحاد الروسي. ففي الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية، كانت الغالبية العظمى من التبادل التجاري بين الاتحاد السوفييتي وأمريكا اللاتينية مع الأرجنتين والبرازيل وكوبا، وقد استحوذت الأرجنتين والبرازيل وحدهما على حوالي 94% من الصادرات السوفييتية إلى أمريكا اللاتينية في عام 1960 و86% من وارداتها⁽⁶⁾. وفي نهاية السبعينيات، ارتفعت صادرات الاتحاد السوفييتي إلى بوليفيا وكولومبيا وبيرو والمكسيك، وانخفض نصيب الأرجنتين والبرازيل إلى 60% من إجمالي الصادرات السوفييتية إلى المنطقة.

وفي الوقت الحاضر، تمثل التجارة بين روسيا وشركائها الرئيسيين الثلاثة في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل والمكسيك) أقل من 60% من إجمالي حجم التجارة مع قارة أمريكا اللاتينية.

وقد زاد حجم التبادل التجاري بين روسيا وشركائها الرئيسيين في أمريكا اللاتينية زيادة ملحوظة في النصف الأول من عام 2017 تحديداً، مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2016، فلقد زادت حجم التبادل التجاري مع بيرو إلى 41%، والمكسيك إلى 38.3%، وشيلي إلى 37.3%، والبرازيل إلى 28.8%، والأرجنتين إلى 10.3%⁽⁷⁾.

وعلى الرغم من وجود علاقات تكاملية واضحة بين الاقتصادات الروسية واللاتينية، بما يطرح إمكانية زيادة معدلات التبادل التجاري بينهما مستقبلاً، فإن حجم التبادل التجاري بينهما لا يزال منخفضاً نسبياً، فلم تمثل نسبة التبادل التجاري مع بلدان أمريكا اللاتينية بالنسبة للاقتصاد الروسي سوى 1.2% في عام 2000، و1.4% في عام 2009، وحوالي 2% في عام 2017.

1- Augusto Varas, América Latina y la Unión Soviética: Una nueva relación, (FLACSO-RIAL Grupo Editor Latinoamericano, Buenos Aires 1987)

2- Fazio Vengoa, Hugo, La Unión Soviética y América Latina: del perfil a la política, Africa América Latina, cuadernos: Revista de análisis sur-norte para una cooperación solidaria. España 1992)

3- Fundamental Documents, **The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation**, accessible at: http://www.mid.ru/en/foreign_policy/official_documents

4- Davydov, Vladimir, Rusia-Latinoamérica: Perspectivas de cooperación, Informe presentado para la Reunión regional sobre las relaciones entre los países de América Latina y el Caribe y la Federación de Rusia convocada por el SELA. (Caracas, mayo de 2012)

5- Sistema Económico Latinoamericano y del Caribe, La evolución reciente de las relaciones económicas entre la Federación Rusa y América Latina y el Caribe. Mecanismos institucionales y de cooperación para su fortalecimiento. (Secretaría Permanente del SELA, Venezuela, Agosto de 2011)

6- Fichet, Gerard, Tres decenios de relaciones entre América Latina y la Unión Soviética, (Revista Comercio Exterior, vol. 31 n.2. México Febrero 1981)

7- The Federal Customs Service of Russia, (Report 09/08/2017), accessible at: www.customs.ru/

8- R. Evan Ellis, The new Russian engagement with Latin America: strategic position, commerce, and dreams of the past, **Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press**, June 2015, accessible at: <http://ssi.armywarcollege.edu/pdffiles/pub1275.pdf>

9- Read the whole text of votation round, UN website, accessible at: <http://www.un.org/es/comun/docs/?symbol=A/68/PV.80>

10- Rouvinski Vladimir, Understanding Russian Priorities in Latin America, **Kennan Cable**, no.20, February 3, 2017, accessible at: <https://goo.gl/8Tvtmt>